



الآراء الأصولية للإمام سفيان الثوري رضي الله عنه

في السنة (ت161هـ)

.....
أ.م. د محمود عبدالستار السامرائي – ضياء رعد مجول البياتي

كلية العلوم الاسلامية – قسم الفقه وأصوله



المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ وعلى اله وصحبه سلم.

أما بعد : فإن من أهم علوم الشريعة علم أصول الفقه، فبواسطته تُعلم الأحكام، وبه يُعرف الحلال من الحرام، ويُعلم مراد الله ورسوله عليه الصلاة والسلام . وكان هذا العلم محطّ نظر العلماء المدققين الذين فهموا نصوص الشريعة واستوعبوا دلالاتها ، ومن هؤلاء الأعلام الإمام سفيان الثوري المتوفى سنة (161هـ). فرغبت في إبراز آرائه الأصولية في السنة ، ليكون ذلك عنواناً لبحثي: (الآراء الأصولية للإمام سفيان الثوري في السنة).

اسباب اختيار الموضوع : وكان لهذا الاختيار أسبابه ودوافعه التي من أهمها ما يأتي:

1. المكانة العلمية التي يتمتع بها الإمام الثوري بين العلماء، فهو حامل لقب أمير المؤمنين في الحديث.

2. إدراكاً مني لقيمة هذا البحث الذي يبرز آراء هذا الإمام الأصولية السنة ؛ لتكون ماثلة أمام الجميع، ولتدل على أصالة علمه وعمق فهمه.

خطة البحث : قسمت البحث الى : مقدمة ، ومطلين، وخاتمة .

أما المقدمة فقد تضمنت ما يلي :

الافتتاحية، وأسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث.

المطلب الاول : التعريف بالإمام سفيان الثوري.

المطلب الثاني : الآراء الأصولية للإمام سفيان الثوري في السنة.

وفيه تمهيد وخمس مسائل :

المسألة الأولى : الاحتجاج بعموم البلوى.

المسألة الثانية : الاحتجاج بخبر الاحاد اذا عارضه القياس.

المسألة الثالثة : الاحتجاج بالحديث المرسل.

المسألة الرابعة : رواية الحديث بالمعنى.



المسألة الخامسة : طرق التحمل وصيغ الاداء.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

المطلب الاول : التعريف بالإمام سفيان الثوري

اولا: اسمه :

هو الامام سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهبة بن أبي بن عبد الله بن منقذ بن نصر بن الحارث بن ثعلبة بن عامر بن ملكان بن ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان⁽¹⁾. ويكنى سفيان بأبي عبد الله⁽²⁾. ولقب بالثوري نسبة الى جده ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر⁽³⁾.

ثانيا : ولادته ونشأته.

ولد الامام الثوري بمحلة اثير في الكوفة⁽⁴⁾⁽⁵⁾ ويبدو أنه في الاصل من خرسان⁽⁶⁾⁽⁷⁾ وكانت ولادته على الراجح سبعة وتسعين هجرية⁽⁸⁾.

ونشأ في اسرة فقيرة غير ان والدته التي لاحظت ميوله الى طلب العلم وقدرته على حفظه جعلها تحاول ان تساعد به بما تملك من قدرة على العمل حتى يتفرغ هو لتحصيل العلم الشرعي حيث ورد انها قالت له : " يا بني اطلب العلم وأنا أعولك بمغزلي، وإذا كتبت عشرة أحرف فانظر هل ترى في نفسك زيادة في الخير، فإن لم تر ذلك فلا تتعن"⁽⁹⁾. وبعد ان بلغ اشده ، واصبح عالما ، كان من المتعارف عليه آنذاك عطية السلطان لكل عالم ، وكان سفيان منهم الا انه اخذ العطية مرة واحدة ثم ترك ذلك فلم يقبل من احد شيئا⁽¹⁰⁾.

ثالثا : شيوخه :

الامام سفيان الثوري ممن وصفوا بالإكثار من الشيوخ المتقدمين⁽¹¹⁾. ولعلنا نذكر بعض كبار شيوخه الذين ذكرهم الامام الذهبي رحمته الله⁽¹²⁾ :

1. حبيب بن ابي ثابت (ت: 119هـ): هو حبيب بن أبي ثابت: فقيه الكوفة، أبو يحيى القرشي الأسدي مولاهم. حدّث عن ابن عمر، وابن عباس، وأمّ سلمة⁽¹³⁾.



2. اسماعيل السدي (ت: 127هـ) : هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد القرشي مولاهم الكوفي الأعور وهو السدي الكبير كان يقعد في سدة باب الجامع فسمى السدي، أخرج له مسلم والأربعة⁽¹⁴⁾.

3. جعفر الصادق (ت: 148هـ) : هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب كان إماماً في الفقه والحديث والعلم والفضل. روى له مسلم والأربعة⁽¹⁵⁾.

4. ابو حنيفة (ت: 150هـ): النعمان بن ثابت الكوفي، أحد الأئمة الأربعة ، فقيه أهل العراق، وإمام أصحاب الرأي، وإليه ينسب المذهب الحنفي، قال الإمام الشافعي في حقه: "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة". من مؤلفاته: المسند في الحديث، المخارج في الفقه⁽¹⁶⁾.

هؤلاء هم أشهر شيوخ الإمام الثوري الذين أخذ عنهم العلم، فأفاد من ذلك فائدة كبيرة، ظهرت آثارها واضحة جليلة في صفاء ذهنه ،وسعة فقهه وعلمه.

رابعا : تلامذته :

لعل من اشهر تلاميذ الامام سفيان الثوري :

1. عبد الله بن المبارك(ت: 181 هـ) : هو عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن، الإمام القدوة شيخ الإسلام مولى بني حنظلة، التركي المروزي، ثقة ثبت، فقيه، عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير⁽¹⁷⁾.

2. الاشجعي(ت: 182هـ): عبيد الله بن عبيد الرحمن ، الحافظ، الثبت، الإمام، أبو عبد الرحمن الأشجعي، الكوفي نزيل بغداد. روى كتب الثوري على وجهها وروى عنه الجامع. وكتب عنه ثلاثين ألف حديث⁽¹⁸⁾.

3. يحيى القطان(ت: 198هـ) : هو أبو سعيد، يحيى بن سعيد بن فروخ، القطان، مولاهم البصري، الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، كان ثقة مأموناً ربيعاً حجةً، سمع سليمان التيمي، وهشام بن عروة، وعطاء بن السائب⁽¹⁹⁾.



4. عبد الرزاق الصنعاني(ت: ٢١١ هـ) : هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، الصنعاني، ثقة حافظ، عمي في آخر عمره فتغير، وروى له الجماعة، له مصنف مشهور في الحديث⁽²⁰⁾.
هؤلاء هم بعض تلامذة الإمام الثوري عليه السلام، وما ذكرته إنما هو على سبيل المثال لا الحصر.

خامسا : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

صنف العلماء الامام سفيان الثوري من مشاهير اتباع التابعين في الكوفة⁽²¹⁾ . واثنوا عليه بالعلم الغزير والورع والزهد والتقوى. ويكفينا للدلالة على ذلك بعض ما قاله عنه الأئمة الاعلام . قال عنه شعبة وابن عيينة⁽²²⁾ وابن معين وغير واحد من العلماء: " سفيان أمير المؤمنين في الحديث"⁽²³⁾. وقال عنه ابو حنيفة : "لو كان سفيان الثوري في التابعين لكان فيهم له شأن"⁽²⁴⁾. وقال مالك : " كانت العراق تجيش علينا بالدرهم والثياب ثم صارت تجيش علينا بالعلم منذ جاء سفيان"⁽²⁵⁾. وقال احمد بن حنبل⁽²⁶⁾ : "أتدري من الإمام؟ الإمام سفيان الثوري، لا يتقدمه أحد في قلبي"⁽²⁷⁾. وقال عنه الخطيب البغدادي⁽²⁸⁾ في تاريخه : " كان إماما من أئمة المسلمين، وعلما من أعلام الدين، مجمعا على إمامته بحيث يستغنى عن تركيته، مع الاتقان، والحفظ، والمعرفة، والضبط، والورع، والزهد"⁽²⁹⁾.

سادسا : مذهبه واجتهاده:

لم يكن الامام الثوري عالما بالحديث ، رواية له فحسب ، بل كانت عنده ملكة استنباط الاحكام الفقهية من النصوص الشرعية من قرآن او سنة ، ويحمل حصيلة عظيمة من فقه من سبقه من فقهاء الاسلام أصحاب عبدالله بن مسعود بخاصة بحكم نشأته في العراق ، وفقه عبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس بحكم إقامته في الحجاز حتى اصبح ممن يشار اليه بالبنان في الفقه⁽³⁰⁾ ، حتى قال سفيان بن عيينة : "ما رأيت رجلا أعلم بالحلال والحرام من سفيان"⁽³¹⁾. وكان لمذهب الثوري اتباع في العراق والمغرب وكان الذي ادخل مذهب الثوري الى المغرب علي بن زياد العبسي الذي روى عن الثوري وأدخل جامعه الى المغرب⁽³²⁾ وفي غيرها من البلدان ، وكان فيه علماء ومفتون وكان آخر هؤلاء المفتون على مذهب الثوري في بغداد عبد الغفار بن عبد الرحمن أبو بكر الدينوري الذي توفي في أوائل القرن السادس



المجري قال في النجوم الزاهرة : " وفيها - اي في سنة 405هـ - توفي عبد الغفار بن عبد الرحمن أبو بكر الدينوري، لم يكن ببغداد مفت على مذهب سفيان الثوري غيره، وهو آخر من أفتى بجامع المنصور على مذهب الثوري. قلت: - القائل هو ابن تغري بردي - لعل ذلك كان بالشرق، وأما بالغرب فدام مذهب الثوري بعد هذا التاريخ عدة سنين⁽³³⁾. وهكذا عاش مذهب الثوري وعمل به الناس مدة ثلاثة قرون ثم أخذ عدد الآخذين به يتضاءل حتى لم يبق منهم أحد ، وانقرض هذا المذهب⁽³⁴⁾.

سابعاً : مذهبه واجتهاده :

صنف الامام الثوري في حياته عدد من الكتب الا ان العلماء لم يذكروا من كتبه الا الاتي الجامع الكبير : وهو كتاب في الحديث رواه عنه جماعة منهم يزيد بن أبي حكيم وعبد الله بن الوليد العدني وإبراهيم بن خالد الصنعاني وعبد الملك الجدي ومن غير أهل اليمن الحسين بن حفص الأصفهاني⁽³⁵⁾.

1. الجامع الصغير : وهو كتاب في الحديث ورواه جماعة منهم الأشجعي غسان بن عبيد الحسن بن حفص الأصفهاني المعافا بن عمران الموصللي عبد العزيز بن أبان عبد الصمد بن حسان زيد بن أبي الزرقاء القاسم بن يزيد الجرمي⁽³⁶⁾.

2. كتاب الفرائض: وهو محفوظ في المكتبة الظاهرية في دمشق في المجموع رقم 38 (25أ- 27أ)، وهو مكتوب في القرن السادس الهجري.

3. التفسير: وهو كتاب من كتب التفسير بالمأثور⁽³⁷⁾.

هذه هي أشهر الكتب التي ذكرت للإمام سفيان الثوري .

ثامناً : وفاته :

وفاته كانت على الراجح في شعبان سنة مائة وإحدى وستين هجرية، سبعمائة وثمان وسبعين ميلادية في خلافة المهدي وهو مستخف في البصرة ، وعلى هذا يكون الامام الثوري قد مات عن عمر يناهز الرابعة والستين⁽³⁸⁾ .



تمهيد في معنى السنة ومكانتها عند الامام الثوري

اولا : معنى السنة :

السنة في اللغة : الطريقة والسيرة حميدة كانت او ذميمة⁽³⁹⁾ .

وفي الاصطلاح لها اكثر من تعريف : فعند الفقهاء : ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه⁽⁴⁰⁾ . وعند المحدثين : ما اضيف الى النبي من قول ، او فعل ، او تقرير ، او صفة⁽⁴¹⁾ .

وعند الاصوليين : ما صدر عن الرسول ﷺ من قول ، او فعل ، او تقرير⁽⁴²⁾ .

ثانيا : مكانة السنة عند الامام الثوري :

كان الامام الثوري يرى أن علم الحديث أفضل علوم الدنيا ، وأن الاشتغال به أولى من الاشتغال بغيره من العلوم ، فقد قيل له : الى متى تطلب الحديث؟ قال : وأي خير أنا فيه خير من الحديث فأصبر إليه؟ إن الحديث خير علوم الدنيا⁽⁴³⁾ . وقال : ليس شيء أنفع للناس من الحديث⁽⁴⁴⁾ .

وتحتل السنة النبوية المطهرة مكانة عظيمة عند الإمام الثوري من حيث الاحتجاج بها ؛ إذ هي مبينة للقرآن الكريم وموضحة له .

يقول : " إذا قضى القاضي بخلاف كتاب الله ، أو سنة نبي الله ﷺ ، أو شيء مجتمع عليه ، فإن القاضي بعده يردّه "⁽⁴⁵⁾ .

وكان ﷺ شديد التمسك بسنة الرسول ﷺ ويحذر من ترك العمل بالسنة ، اتباعاً لأقوال الرجال وآرائهم . فقد سئل سعيد بن المسيب عن أكل الضب فنهى عنه ، قال الثوري : " وهذا أحب إلي " ، فقيل للثوري : فأين ما جاء عن ابن عمر ، وعلي وغيرهما؟ فقال : أليس قد " نهى النبي عن أكل كل ذي ناب من السباع ، فتركها أحب "⁽⁴⁶⁾ .

وهذا يدل على عظم منزلة السنة النبوية في نفس الإمام الثوري ، وكيف لا يكون للسنة النبوية هذه المنزلة العظيمة في نفسه وهو يرى ان علم الحديث افضل علوم الدنيا ، وان الاشتغال به أولى من الاشتغال بغيره من العلوم .



والسنة عند الامام الثوري - كما مر سابقا - مبينة لمجمل القرآن الكريم ، ومن امثلة ذلك :
قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ
إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ
كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً
فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ
مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾
(47)

ذهب الامام الثوري الى مسح بعض الراس . والمقدر المجزئ مقدمة الراس وبأصبع واحدة⁽⁴⁸⁾ .
واحتج لذلك بما روي : (ان النبي ﷺ توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة وعلى
الخفين)⁽⁴⁹⁾ .

كما أنها تأتي مؤسسة لحكم جديد مستقل لم يأت به القرآن الكريم . ومن امثلة ذلك: ذهب
الإمام الثوري ﷺ ، إلى أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها⁽⁵⁰⁾ . وهو حكم
شرعي لم يرد في القرآن الكريم ، وإنما ورد في السنة ، وذلك لما روي عن ابي هريرة - رضي اله
عنه - عن النبي ﷺ قال : (لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها)⁽⁵¹⁾ . فهذا يدل
على أن الامام الثوري يقول بتأسيس النبي ﷺ للأحكام سكت عنها القرآن . وقد حكى الامام
الشوكاني⁽⁵²⁾ الاجماع على ذلك قال ﷺ : " اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على
أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم
الحرام... " ⁽⁵³⁾ .

المسألة الاولى: الاحتجاج بعموم البلوى

عموم البلوى : ما هو موجود في العام والخاص ويستوي الكل في الحاجة الى معرفته⁽⁵⁴⁾
 . وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية : "عموم البلوى هي الحالة او الحادثة التي تشمل كثيرا
من الناس ويتعذر الاحتراز عنها"⁽⁵⁵⁾ .

المراد بهذه المسألة : ان يرد خبر الآحاد⁽⁵⁶⁾ ويدل على حكم شرعي يحتاج كل احد من
المكلفين الى معرفته مع كثرة تكراره ووقوعه ، كأن يتعلق بأحكام الوضوء ، او الصلاة ونحو



ذلك مما تشدد حاجة المكلف الى معرفة حكمه⁽⁵⁷⁾. فهل يعمل بهذا الخبر اذا عارض عموم البلوى؟. اختلفوا في هذه المسألة على قولين :

القول الاول : ذهب الامام الثوري عليه السلام الى الاحتجاج بعموم البلوى اذا خالف خبر الاحاد⁽⁵⁸⁾، ومما يدل على ذلك ما يلي :

1. ذهب الامام الثوري الى ان مس القبل لا ينقض الوضوء⁽⁵⁹⁾ ، مع ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ)⁽⁶⁰⁾ ، لان مس الذكر مما تعم به البلوى والحديث حديث احاد .

لم يقل الامام الثوري بوجوب الجهر بالبسملة في الصلاة⁽⁶¹⁾، مع ان عبدالله بن عباس يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتتح صلاته بيسم الله الرحمن الرحيم)⁽⁶²⁾، لان الحديث حديث احاد ، لان البسملة تتكرر في كل صلاة عددا من المرات ، ولو كان الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها كما جاء في حديث ابن عباس لنقل ذلك الجمع الغفير من الصحابة ، ولما خفي ذلك على الصحابة المقربين لرسول الله صلى الله عليه وسلم كابي بكر وعمر رضي الله عنهما⁽⁶³⁾.

2. لم يقل الامام الثوري برفع اليدين في تكبيرات الانتقال في الصلاة⁽⁶⁴⁾، مع ما رواه الزهري عن سالم⁽⁶⁵⁾ عن ابيه⁽⁶⁶⁾ قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه ، واذا ركع ، واذا رفع راسه من الركوع)⁽⁶⁷⁾ لان الحديث فيه حديث الاحاد. فهذه الامثلة وغيرها تدل على عدم قبول الامام الثوري بخبر الاحاد ، وعدم الاحتجاج به ، اذا عارض ما تعم به البلوى. وهو قول اكثر الحنفية⁽⁶⁸⁾ . واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

1. الخبر الشاذ مع عموم البلوى يعارض الأدلة الدالة على وجوب تبليغ الأحكام وتأدية مقالات النبي صلى الله عليه وسلم أو الأدلة الدالة على عدالة الصحابة؛ لأن ترك التبليغ إن كان تركا للواجب لزم عدم عدالتهم ، وإن لم يكن تركا للواجب لزم عدم وجوب التبليغ⁽⁶⁹⁾



2. انه معارض للقضية العقلية وهي أنه لو وجد لاشتهر - أي لو وجد هذا الحديث لاشتهر - لتوفر الدواعي ، وعموم حاجة الكل اليه ، فاذا لم يشتهر ولم تتلقاه الامة بالقبول ، دل ذلك على خطأ ناقله او النسخ فلا يقبل⁽⁷⁰⁾.

3. لأن ما تعم به البلوى كخروج النجاسة من السبيلين يوجد كثيراً، وتنقض به الطهارة، ولا يحل للنبي ﷺ أن لا يشيع حكمه؛ إذ يؤدي إلى إخفاء الشريعة، وإبطال صلاة الخلق فتجب الإشاعة فيه، ثم تتوفر الدواعي على نقله، فكيف يخفى حكمه، وتقف روايته على الواحد⁽⁷¹⁾.

■ **واجب :** بأن ما ذكره يبطل بالوتر، والقهقهة، وخروج النجاسة من غير السبيلين وتثنية الإقامة، فإنه مما تعم به البلوى، وقد أثبتوه بخبر الواحد ولم يكلف الله - تعالى - رسوله شاعة جميع الأحكام، بل كلفه إشاعة البعض، ورد الخلق - في البعض - إلى خبر الواحد. كما ردهم إلى القياس في قاعدة الربا، وكان يسهل عليه أن يقول: لا تبيعوا المكيل بالمكيل، والمطعوم بالمطعوم؛ حتى يستغني عن الاستنباط من الأشياء الستة⁽⁷²⁾.

القول الثاني : ذهب جمهور العلماء، الى قبول خبر الاحاد والاحتجاج به اذا خالف عموم البلوى ، وهم المالكية⁽⁷³⁾، والشافعية⁽⁷⁴⁾، والحنابلة⁽⁷⁵⁾. واستدلوا على ذلك بأدلة منها قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُلُوا الَّذِينَ يُلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلَظَةً وَعَلِّمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾⁽⁷⁶⁾.

■ **وجه الدلالة :** أوجب الإنذار على كل طائفة خرجت للتفقه في الدين، وإن كانت آحاداً، وهو مطلق فيما تعم به البلوى، وما لا تعم⁽⁷⁷⁾.

1. اتفاق الصحابة على العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى⁽⁷⁸⁾ ، ومن ذلك رجوع الصحابة بعد اختلافهم في وجوب الغسل بالتقاء الختانين من غير إنزال إلى خبر عائشة⁽⁷⁹⁾، وهو قولها : (إذا التقى الختانان وجب الغسل، أنزل أو لم ينزل، فعلته أنا ورسول الله ﷺ واغتسلنا)⁽⁸⁰⁾.

2. استدلو بالمعقول من وجهين : الأول: أن الراوي عدل ثقة، وهو جازم بالرواية فيما يمكن فيه صدقه، وذلك يغلب على الظن صدقه، فوجب تصديقه كخبره فيما لا تعم



به البلوى. الثاني: أنه يغلب على الظن، فكان واجب الاتباع، كالقياس، والمسألة ظنية فكان الظن فيها حجة⁽⁸¹⁾.

3. الإلزام فهو أن الوتر وحكم الفصد والحجامة والقهقهة في الصلاة، ووجوب الغسل من غسل الميت، وإفراد الإقامة وتثنيتهما، فمن قبيل ما تعم به البلوى، ومع ذلك فقد أثبتتها الخصوم بأخبار الآحاد⁽⁸²⁾.



المسألة الثانية : الاحتجاج بخبر الاحاد اذا عارضه القياس

خبر الآحاد اذا خالف القياس⁽⁸³⁾ فإنه لا يخلو من حالتين: الاولى : ان يكون التعارض بينهما من بعض الوجوه ، والسبيل الى رفع هذا التعارض طرق الجمع الممكنة .
الثانية : ان يكون التعارض بينهما من كل وجه ، فهذا هو محل النزاع⁽⁸⁴⁾ .

ويخرج عن محل النزاع : ما اذا كانت العلة قطعية والنص قطعي فهنا القياس مقدما على خبر الواحد لا محالة لأن هذا القياس يقتضي القطع وخبر الواحد يقتضي الظن ومقتضى القطع مقدم على مقتضى الظن⁽⁸⁵⁾ .

القول الاول : ذهب الامام الثوري الى الاحتجاج بخبر الاحاد اذا عارضه القياس⁽⁸⁶⁾ ،
ومما يدل على ذلك مما يلي :

1. ذهب الامام الثوري الى العمل بحديث المصرة وهو قوله ﷺ (من اشترى غنما مصراة فاحتلبها ، فان رضيها امسكها ، وان سخطها ففي حلبتها صاع من تمر)⁽⁸⁷⁾ لأنه مخالف لقياس الاصول، اذ يقتضي قياس الاصول الضمان بالمثل فيما له مثل ، وبالقيمة فيما ليس له مثل⁽⁸⁸⁾ .

2. وعمل بحديث (ذكاة الجنين ذكاة امه)⁽⁸⁹⁾⁽⁹⁰⁾ مع انه مخالف لقياس الاصول ، اذ لا تكون في الاصول ذكاة نفس واحدة عن ذكاة نفسين⁽⁹¹⁾ .

3. وعمل بحديث المساقاة وهو (ان رسول الله ﷺ عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع)⁽⁹²⁾⁽⁹³⁾ مع مخالفته قياس الاصول ، وهو : بيع ما لم يخلق ، او جهالة البذل في الاجارة⁽⁹⁴⁾ .

فهذه الامثلة وغيرها تدل على ان الامام الثوري لم يترك العمل بخبر الاحاد اذا خالف قياس الاصول ، وهو مذهب الشافعي⁽⁹⁵⁾ واحمد بن حنبل⁽⁹⁶⁾ ، وبعض الحنفية⁽⁹⁷⁾ والمشهور عند المالكية⁽⁹⁸⁾ . واستدل اصحاب هذا القول بأدلة منها :

1. ما روي عن النبي ﷺ أنه قال لمعاذ ﷺ (حيث بعته إلى اليمن قاضيا: (بم تحكم؟ قال بكتاب الله، قال: فإن لم تجد قال بسنة رسول الله، قال فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي، ولا آلو).⁽⁹⁹⁾



■ وجه الدلالة : آخر العمل بالقياس عن السنة من غير تفصيل بين المتواتر والآحاد، والنبي ﷺ أقره على ذلك، وقال: (الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضاه الله ورسوله)⁽¹⁰⁰⁾.

2. اتفاق الصحابة على ذلك، أي: على تقديم الخبر على الاجتهاد ; فإنهم إنما كانوا يصيرون إليه عند عدم النصوص، إذا وجدوها، تركوه إليها، كما رجع عمر في غرة الجنين إلى حديث حمل بن مالك، وكان يفاضل بين دية الأصابع، ويقسمها على قدر منافعها فلما بلغه عن النبي ﷺ في كل إصبع عشر من الإبل، رجع إليه، وكان بمحضر من الصحابة ; فلو وجب تقديم القياس لما أقروه على تركه⁽¹⁰¹⁾.

القول الثاني: أن القياس مقدم على خبر الواحد مطلقا، وهو الرواية عن مالك⁽¹⁰²⁾.

واستدل على ذلك بأدلة منها :

1. تواتر عن اصحاب رسول الله ﷺ أنهم تركوا خبر الواحد للقياس في وقائع كثيرة، وهذا مشعر بترجيحهم القياس ؛ لأنهم اجمعوا على العمل بالراجع وترك المرجوح⁽¹⁰³⁾، ومن ذلك : ما ثبت عن ابن عباس انه رد خبر ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : (توضأوا مما مست النار)⁽¹⁰⁴⁾ - بقوله : (يا ابا هريرة ﷺ أتوضأ من الدهن!)، أتوضأ من الحميم!)، فقال له ابو هريرة : (يا ابن اخي اذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثا فلا تضرب له مثالا)⁽¹⁰⁵⁾، ففعل ابن عباس فيه دليل على تقديم القياس على خبر الواحد.

■ واجيب : عن تركه لخبر الوضوء مما مست النار، فلم يكن بالقياس، بل بما روي عن النبي ﷺ أنه (أكل كتف شاة مصلية، وصلى ولم يتوضأ)⁽¹⁰⁶⁾، ثم ذكر القياس بعد معارضته بالخبر⁽¹⁰⁷⁾.

2. ان القياس متضمن للعلة التي هي مظنة الحكمة ، المتمثلة في جلب المصالح ودرء المفاسد ، وخبر الواحد مانع من حصول تلك الحكمة، فقدم الجالب للحكمة على المانع منها⁽¹⁰⁸⁾.

3. ان خبر الواحد يتطرق اليه احتمال النسخ ، او التخصيص ، او الغلط والسهو ، او الكذب ، وهذه الاحتمالات التي توهن من دلالاته منتفية عن القياس ، الا ما يقال من



ان الاصل المقيس عليه لا يكون معللا بتلك العلة ، وما يعترض عليه من وجه اولى بالقبول مما يعترض عليه من عدة وجوه⁽¹⁰⁹⁾.

■ واجيب : بان مثله متطرق إلى دليل حكم الأصل، إذا كان ثابتا بخبر الواحد، وهو من جملة صور النزاع وبتقدير ثبوته بدليل مقطوع به، فلا يخفى أن تطرق ذلك إلى من ظهرت عدالته وإسلامه أبعد من تطرق الخطأ إلى القياس في اجتهاده فيما ذكرناه من احتمالات الخطأ في القياس، لكونه معاقبا على الكذب والكفر والفسق، بخلاف الخطأ في الاجتهاد، فإنه غير معاقب عليه، بل مثاب⁽¹¹⁰⁾.

القول الثالث : وذهب بعض الحنفية إلى أن خبر الواحد مقدم على القياس إذا كان راويه فقيها ، أما إذا كان راويه غير فقيه فالقياس عندهم مقدم على خبر الواحد⁽¹¹¹⁾. واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

ضبط حديث رسول الله ﷺ عظيم الخطر؛ لأنه ﷺ قد أوتي جوامع الكلم واختصر له اختصارا كما أخبر عن ذلك، والوقوف على كل معنى ضمنه في كلامه أمر عظيم؛ ولهذا قلت رواية الكبار من الصحابة رضي الله عنهم، وقد كان نقل الحديث بالمعنى مستفيضا فيهم على ما جاء في كثير من الأخبار أمر النبي ﷺ بكذا ونهى عن كذا ولما ظهر ذلك منهم احتمل أن هذا الراوي نقل معنى كلام رسول الله ﷺ بعبارة لا تنتظم المعاني التي انتظمها عبارة الرسول ﷺ لقصور فقهه عن دركها إذ النقل لا يتحقق إلا بقدر فهم المعنى فيدخل هذا الخبر شبهة زائدة تخلو عنها القياس فإن الشبهة في القياس ليست إلا في الوصف الذي هو أصل القياس وهاهنا تمكنت شبهة في متن الخبر بعدما تمكنت شبهة في الاتصال فكان فيه شبهتان وفي القياس شبهة واحدة فيحتاج في مثل هذا الخبر بترجيح ما هو أقل شبهة وهو القياس عليه⁽¹¹²⁾.

1. احتجوا بما روي عن بعض الصحابة من تقديمهم القياس على خبر الواحد كأصحاب القول الثاني الا انهم قالوا : ان السبب في تقديم القياس على الخبر في هذه الروايات كون الخبر راويه غير فقيه⁽¹¹³⁾.



المسألة الثالثة : الاحتجاج بالحديث المرسل

المرسل في اللغة : اسم مفعول من الارسال ، واصله من قولهم : ارسل الشي أي : اطلقه واهمله، ويحتمل ان يكون من قولهم : جاء القوم ارسالا ، أي : قطعاً متفرقين ، ويحتمل ان يكون اصله من الاسترسال الى الانسان ، وهو الاستئناس والطمأنينة اليه ، ويجمع المرسل الى مراسل ومراسيل⁽¹¹⁴⁾ .

واصطلاحاً : يختلف تعريف المرسل عند المحدثين عن تعريفه لدى الفقهاء والاصوليين . فعند المحدثين : هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة الى التابعي ، ويقول التابعي قال رسول الله ﷺ⁽¹¹⁵⁾ . واما عند الفقهاء والاصوليين : هو قول غير الصحابي ، قال النبي⁽¹¹⁶⁾ . واما مرسل الصحابي هو : ما اخبر به الصحابي عن قول الرسول ﷺ ، او فعله ما لم يسمعه او يشاهده ، اما لصغر سنه ، او تأخر اسلامه ، او غيابه⁽¹¹⁷⁾ .

1. لا خلاف بين جمهور العلماء في قبول مرسل الصحابي – بل نقل بعضهم الاجماع على ذلك - ؛ لأن الصحابة كلهم عدول عاصروا النبي ﷺ والتقوا به⁽¹¹⁸⁾ .

2. ولا خلاف أن المرسل إذا كان غير ثقة لا يقبل إرساله، فإن كان ثقة، وعرف أنه يأخذ عن الضعفاء، فلا يحتج بما أرسله سواء التابعي وغيره، وكذا من عرف بالتدليس المجمع عليه، حتى يصرح بالتحديث، وإن كان لا يروي إلا عن ثقة فمرسله وتدليسه، هل يقبل؟ فيه خلاف⁽¹¹⁹⁾ . اذا عرفنا هذا فإن العلماء اختلفوا في حجية الحديث المرسل الى عدة اقوال منها :

القول الاول : ذهب الامام الثوري الى الاحتجاج بالحديث المرسل⁽¹²⁰⁾ ، ومما يدل على ذلك ما يلي :

1. ذهب الامام الثوري الى ان الضحك في الصلاة ينقض الوضوء⁽¹²¹⁾ . واحتج لذلك بحديث ابي العالية⁽¹²²⁾ قال : (كان النبي ﷺ يصلي بأصحابه يوماً فجاء رجل ضرب البصر فوق في ركيه فيها ماء ، فضحك بعض اصحاب النبي ﷺ ، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال : (من ضحك فليعد وضوءه ثم ليعد صلاته)⁽¹²³⁾ ، وهو حديث مرسل .



2. ذهب الامام الثوري الى عدم قطع يد السارق اذا قطع في اقل من عشرة دراهم⁽¹²⁴⁾. واحتج لذلك بحديث : (لا قطع الا في دينار، او عشرة دراهم)⁽¹²⁵⁾ ، وهو مرسل. فهذه امثلة تدل على احتجاج وعمل الامام الثوري بالحديث المرسل، وبذلك قال الحنيفة⁽¹²⁶⁾ والمالكية⁽¹²⁷⁾ واحمد في رواية⁽¹²⁸⁾. واستدلوا على ذلك بأدلة منها : قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾⁽¹²⁹⁾.

■ وجه الدلالة : عموم الآية حيث لم تفرق بين من انذر بمرسل او بمسند⁽¹³⁰⁾.
■ واجيب : أن الصيغة مطلقة لا عموم فيها، والمطلق لا عموم فيه، فلا يتناول جميع الصور، فلا يتناول صورة النزاع⁽¹³¹⁾.
احتجوا بإجماع الصحابة والتابعين على جواز العمل بالمرسيل من العدل⁽¹³²⁾. قال الطبري⁽¹³³⁾ : "أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ، ولم يأتي عنهم إنكاره ، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم الى رأس المائتين"⁽¹³⁴⁾. اما الصحابة رضي الله عنهم فإتهم قبلوا أخبار عبدالله بن عباس مع كثرة روايته ، وقد قيل انه لم يسمع من رسول الله ﷺ الا أربعة⁽¹³⁵⁾ احاديث لصغر سنه ، وصرح بذلك في حديث : (انما الربا في النسيئة)⁽¹³⁶⁾ ، فلما روجع فيه قال : حدثني به اسامة بن زيد⁽¹³⁷⁾⁽¹³⁸⁾. اما التابعون فقد كان من عادتهم إرسال الأخبار، فمن ذلك : ما روي عن ابراهيم النخعي⁽¹³⁹⁾ ، اذا قلت : حدثني فلان عن عبدالله - يعني ابن مسعود⁽¹⁴⁰⁾ فهو حدثني ، واذا قلت : قال عبدالله فقد سمعته من غير واحد عنه⁽¹⁴¹⁾. ويدل على ذلك أيضا ما اشتهر من إرسال ابن المسيب والشعبي وغيرهما ، ولم يزل ذلك مشهورا فيما بين الصحابة والتابعين من غير نكير فكان إجماعا⁽¹⁴²⁾.

■ واعترض على هذا من وجوه:

أ- لا نسلم لكم الإجماع ؛ لأن المسألة اجتهادية، والإجماع قاطع، فلا يساعد في مسائل الاجتهاد⁽¹⁴³⁾.



واجيب : بأن الذي لا يساعد إنما هو الإجماع القاطع في متنه وسنده، وما ذكرناه من الإجماع السكوتي⁽¹⁴⁴⁾ فظني، فلا يمتنع التمسك به في مسائل الاجتهاد كالظاهر⁽¹⁴⁵⁾ من الكتاب والسنة⁽¹⁴⁶⁾.

ب- أن هذا الاجماع منتقض بقول ابن سيرين⁽¹⁴⁷⁾ : "لا نأخذ بمراسيل الحسن⁽¹⁴⁸⁾ وأبي العالية

، فإنهما لا يباليان عمن أخذوا الحديث"⁽¹⁴⁹⁾.

وأجيب : بأن قوله ليس إنكاراً للإرسال مطلقاً، بل غايته عدم قبول مراسيل الحسن وأبي العالية خصوصاً ، بسبب مختص بهما ، فلا يضر الاجماع اصلاً ، ثم إنه قال عدم المبالاة في أخذ الحديث ، لا عدم المبالاة في روايته وإيجاب العمل بها ، فهما وإن لم يباليا في الأخذ غير أنهما لا يرويان الا عن العدل⁽¹⁵⁰⁾.

ان الصحابة ثبتت عدالتهم، والله تعالى زكاهم بقوله : ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ

لَهُمْ جَنَّاتُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾⁽¹⁵¹⁾
ت- ، فتقبل مراسيلهم بخلاف من بعدهم⁽¹⁵²⁾.

■ وأجيب : بأنه ليس من شرط الراوي القطع على عدالته، بل ثبوت عدالته في الظاهر على أن النبي ﷺ قد زكى التابعين فقال: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)⁽¹⁵³⁾⁽¹⁵⁴⁾.

3- احتجوا بأن الظاهر من العدل الثقة انه لا يحذف الوساطة مع الجزم بالخبر الا وهو عالم بأن الوساطة التي حذف ثقة ، فحذفه لها مع الجزم بالخبر بمثابة قوله أخبرني فلان وهو ثقة عدل؛ لان إخباره عنه بالجزم مع عدم عدالة الناقل الذي لم يذكره ينافي عدالته ، لما في ذلك من إحلال الحرام ، وتحريم الحلال ، وإلزام الناس بالعبادات بأمر مشكوك فيه⁽¹⁵⁵⁾.

القول الثاني - ذهب الامام احمد في رواية، وجماهير المحدثين الى ان الحديث

المرسل ضعيف ، لا يحتج به⁽¹⁵⁶⁾. واستدلوا على ذلك بأدلة منها :



قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمُونَ﴾⁽¹⁵⁷⁾، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾⁽¹⁵⁸⁾ .

1. بأن المروي عنه مجهول الذات ، وجهل الذات يستلزم جهل الصفات ، ومجهول الحال بالاتفاق لا تقبل روايته .

■ **واجيب :** بأن رواية أئمة النقل دليل علمهم بصفات المروي عنه وتثبتهم من عدالته ، وإلا فلا يكونون ثقات ، فضلاً عن أن يكونوا أئمة ، وذات الراوي وإن كان مجهولاً ، فإن عدالة المروي عنه معلومة .

2. بأنه لو كان المرسل مقبولا لقبل في عصرنا للاشتراك في علة القبول.

■ **واجيب :** لا مانع من قبول المرسل في عصرنا متى ثبتت في المرسل شروط القبول .

3. لو قبل الإرسال لما كان للإسناد فائدة .

■ **واجيب :** بأن في الإسناد فائدة ؛ لأن فيه تفصيلاً ، اذ انه يبين حال الرواة ، أما في الإرسال ففيه إجمال ، لهذا كان المسند أقوى من المرسل⁽¹⁵⁹⁾ .

القول الثالث - ذهب الامام الشافعي الى قبول الحديث المرسل بشروط هي :

1. ان يكون المرسل من كبار التابعين ، فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم

لبعض اصحاب رسول الله ﷺ ، فقد قال عنهم : لا اعلم منهم واحدا يقبل مرسله .

2. ان يكون المرسل اذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ، ولا مرغوباً عن الرواية عنه .

3. ان يكون المرسل اذا شارك احد من الحفاظ في حديثه لم يخالفه .

4. ان يكون للحديث المرسل شاهد يزكي قبوله ، وذلك بواحد من اربعة امور :

أ- ان يكون الحفاظ المأمونون قد روهوا معناه مسندا الى النبي ﷺ .

ب- ان يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم .

ت- ان يوافقه قول لبعض الصحابة ، فان هذه الموافقة دليل على ان المرسل له دليل معتبر

ث- ان يفتي بمثله كثير من اهل العلم⁽¹⁶⁰⁾ .

واستدل على ذلك :



1. ان قبول خبر الراوي مشروط بمعرفة عدالته وعدالة الأصل في المرسل لم تعلم ؛ لأن معرفتها فرع عن معرفة عن معرفة اسمه ، فإذا لم نعلمه تعين رده ، وعندما ينظم اليه أحد الامور السابقة يصير ظن صدقه راجحا على ظن كذبه ، ويكون العمل به سائغا.
2. إن إسناد الحديث المرسل إلى الرسول ﷺ يقتضي صدقه ؛ لأن إسناد الكذب ينافي العدالة ، واذا ثبت صدقه تعين قبوله .
3. الصحابة ارسلوا أحاديث كثيرة وأجمع الناس على قبولها ⁽¹⁶¹⁾.



المسألة الرابعة : رواية الحديث بالمعنى

الراوي عندما ينقل الحديث عن الرسول ﷺ لا يخلو من احد الحالتين :

الاولى : ان ينقله بلفظه كما نطقه الرسول ﷺ فهذا قد أدى الأمانة كما سمعها .

الثانية : أن يرويه بغير لفظه بل بمعناه⁽¹⁶²⁾ . وهي المسألة التي نحن بصدد دراستها .

نقل الزركشي⁽¹⁶³⁾ عن الأبياري⁽¹⁶⁴⁾ في شرحه للبرهان انه لا يعد تبديل اللفظ بما يرادفه من ألفاظ اللغة - كتبديل لفظ الجلوس بالعود والاستطاعة بالقدرة والعلم بالمعرفة - لا يعد ذلك من موضع الخلاف بل اعتبره موضع اتفاق من حيث الجواز . وجعل الخلاف مختصا بالحالة التي يصوغ الراوي الحديث بأسلوبه وعبارته الخاصة الموافقة لمعنى الحديث ، يقول الزركشي : " وجعل الإبياري في " شرح البرهان " للمسألة ثلاث صور: أحدها: أن يبدل اللفظ بمرادفه كالجلوس بالعود فجاءت بلا خلاف. وثانيها: أن يظن دلالة على مثل ما دل عليه الأول من غير أن يقطع بذلك، فلا خلاف في امتناع التبديل. ثالثها: أن يقطع بفهم المعنى، ويعبر عما فهم بعبارة يقطع بأنها تدل على ذلك المعنى الذي فهمه من غير أن تكون الألفاظ مترادفة، فهذا موضع الخلاف"⁽¹⁶⁵⁾.

القول الاول : ذهب الامام الثوري الى ان رواية الحديث بالمعنى جائزة . حيث لم يكن يلتزم بألفاظ النص المروي عن الرسول ﷺ بل كان يحدث بالمعاني ، فقد قيل لسفيان : حدثنا كما سمعت فقال : " لا والله، لا سبيل إليه، ما هو إلا المعاني"⁽¹⁶⁶⁾ . وقال : " إن قلت: إني أحدثكم كما سمعت، فلا تصدقوني"⁽¹⁶⁷⁾ . وقال : " إني لأكتب الحديث من سبعة أوجه والمعنى واحد"⁽¹⁶⁸⁾ . وقال : " لو أردنا أن نحدثكم بالحديث كم سمعناه ما حدثناكم بحديث واحد"⁽¹⁶⁹⁾ . فهذا يدل على جواز الرواية بالمعنى عند الامام الثوري وبذلك قال جمهور العلماء من الحنفية والمالكية

والشافعية والحنابلة⁽¹⁷⁰⁾ . وقد اشترطوا لجواز النقل بالمعنى شروط هي :

1. أن يكون الراوي عارفا بدلالات الألفاظ واختلاف مواقعها .

2. أن يبدل اللفظ بما يرادفه كالجلوس بالعود، والاستطاعة.



3. أن تكون الترجمة مساوية للأصل في الجلاء والخفاء، فيبدل اللفظ بمثله في الاحتمال وعدمه، ولا يبدل الأجل بالجلي وعكسه، ولا العام بالخاص، ولا المطلق بالمقيد، ولا الأمر بالخبر، ولا العكس.

4. أن لا يكون مما تعبد بلفظه، فأما ما تعبدنا به، فلا بد من نقله باللفظ قطعاً، كألفاظ التشهد.

5. أن لا يكون من باب المتشابه، كأحاديث الصفات.

6. أن لا يكون من جوامع الكلم، كقوله ﷺ: (العجماء جبار) ⁽¹⁷¹⁾؛ لأنه لا يمكن درك جميع معاني جوامع الكلم.

7. أن يكون الخبر من الأحاديث الطوال اما القصار فلا يجوز ⁽¹⁷²⁾.
واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

1. أن الصحابة نقلوا قصة واحدة، بألفاظ مختلفة مذكورة في مجلس واحد، ولم ينكر بعضهم على بعض فيه ⁽¹⁷³⁾.

2. أن الرسول ﷺ كان يحمل رسله تبليغ أوامره ونواهيه ولا يكلفهم حفظ ألفاظه ⁽¹⁷⁴⁾.

3. أنه ﷺ كان مبتعثاً إلى العرب والعجم ولا يتأتى إيصال معنى أوامره إلى معظم خليقة الله ' إلا بالترجمة، فإذا جاز إبدالها بعجمية إجماعاً فإن جواز إبدالها بعربية أخرى أولى ⁽¹⁷⁵⁾.

4. أنه مما علم بالضرورة أن الصحابة الذين رووا عن رسول الله ﷺ هذه الأخبار ما كانوا يكتبونها في ذلك المجلس وما كانوا يكررون عليها في ذلك المجلس بل كما سمعوها تركوها وما ذكروها إلا بعد الإعصار والسنين وذلك يوجب القطع بتعذر روايتها على تلك الألفاظ ⁽¹⁷⁶⁾.

القول الثاني : أن رواية الحديث بالمعنى غير جائزة وهذا قول ابن سيرين وبعض المحدثين ⁽¹⁷⁷⁾. واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

1. قوله ﷺ: (نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فأداها كما سمعها، فرب حامل فقه إلى غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) ⁽¹⁷⁸⁾.



- وجه الدلالة : الحديث يقتضي وجوب حفظ الفاظ الاحاديث ونقلها بحروفها⁽¹⁷⁹⁾.
- واجيب : ان الحديث لا يمنع من نقل الحديث بالمعنى لأن من نقل بالمعنى يقال : إنه قد أدى كما سمع⁽¹⁸⁰⁾.
- 2. أن خبر النبي ﷺ قول تعبدنا باتباعه، فلا يجوز تبديله بغيره، كالقرآن وكلمات الأذان والتشهد والتكبير⁽¹⁸¹⁾.
- واجيب : بان هناك فرقا بين القران والاحبار فالقران مقصود اللفظ فيه ، فإنه يثاب على تلاوته ويستدل به على نبوة محمد ﷺ لما فيه من النظم المعجز ، وذلك بخلاف الاخبار فإن المقصود بها المعنى⁽¹⁸²⁾.
- 3. أنه لو جاز للراوي تبديل لفظ الرسول ﷺ بلفظ نفسه، كان للراوي الثاني تبديل اللفظ الذي سمعه بلفظ نفسه، بل هذا أولى؛ لأن جواز تبديل لفظ الراوي أولى من جواز تبديل لفظ الشارع، وكذا في الطبقة الثالثة والرابعة، وذلك يفضي إلى سقوط الكلام الأول؛ لأن الإنسان وإن اجتهد في تطبيق الترجمة؛ لكن لا ينفك عن تفاوت، وإن قل، فإذا توالى هذه التفاوتات، كان التفاوت الأخير تفاوتاً فاحشاً؛ بحيث لا يبقى بين الكلام الأخير وبين الأول نوع مناسبة⁽¹⁸³⁾.



المسألة الخامسة- : طرق التحمل وصيغ الاداء

التحمل في اللغة: مصدر: تحمل الشيء :أي حمله. والحمل : ما كان على ظهر او رأس⁽¹⁸⁴⁾ والتحمل عند علماء الحديث مقابل الاداء ،وهو اخذ الحدث عن الشيخ بشروط⁽¹⁸⁵⁾ والاداء لغة : من ادى دينه تأدية : قضاء ، والاداء ايضا يطلق على الايصال ، يقال : ادى الشيء : أي اوصله⁽¹⁸⁶⁾. وفي اصطلاح المحدثين : هو رواية الحديث⁽¹⁸⁷⁾.

وصيغ الاداء أوصلها أهل العلم إلى ثمانية وهي : السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والإجازة ، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوجادة⁽¹⁸⁸⁾.

اولا : العرض على الشيخ لا يعد سماعا : ذهب الامام الثوري الى ان العرض على الشيخ لا يعد سماعا⁽¹⁸⁹⁾، وبه قال جمهور اهل المشرق وخراسان⁽¹⁹⁰⁾⁽¹⁹¹⁾. ومن ادلتهم : قوله ﷺ: (نضر الله امرءا سمع منا حديثا فبلغه، فرب مبلغ احفظ من سامع)⁽¹⁹²⁾. ان النبي ﷺ ندب الى سماع قوله وحفظه وأدائه كما سمعه، فدل ان مجرد العرض لا يعد سماعا⁽¹⁹³⁾ وقوله ﷺ: (تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ)⁽¹⁹⁴⁾.
■ وجه الدلالة : أن النبي لم يذكر غير السماع، فدل على أفضليته⁽¹⁹⁵⁾.

ثانيا : القراءة على المحدث اخبار : ذهب الامام الثوري الى ان القراءة على المحدث اخبار⁽¹⁹⁶⁾ ، وبه قال الامام الشافعي ، والاوزاعي، وجمهور اهل المشرق ، وهو مذهب اكثر اصحاب الحديث⁽¹⁹⁷⁾⁽¹⁹⁸⁾. واستدلوا: أن لفظ (أخبرنا) لفظ صالح لما حدث به الشيخ، ولما قُرئ عليه، فلفظ (الإخبار) أعم من لفظ (التحديث)، فكل تحديث إخبار ولا عكس⁽¹⁹⁹⁾.

ثالثا : المناولة المقرونة بالإجازة منحطة عن السماع :

المناولة لغة: العطية مصدر من الفعل نال ينول نولا، وأصله: نول، والنوال العطاء⁽²⁰⁰⁾. واصطلاحًا: إعطاء الشيخ الطالب شيئًا من مروياته مع إجازته به صريحًا أو كناية⁽²⁰¹⁾ هي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق، ومن صورها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه، أو فرعًا مقابلًا به، ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني أو أجرت لك روايته عني، ثم يملكه إياه، أو يقول: خذه، وانسخه، وقابل به، ثم رده إليّ أو نحو هذا.



ومنها : أن يدفع إليه الطالب سماعه فيتأمله الشيخ، وهو عارف متيقظ، ثم يعيده إليه، ويقول: هو حديثي، أو روايتي فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني⁽²⁰²⁾.
ذهب الامام الثوري إلى ان المناولة المقرونة بالإجازة منحطة عن السماع والقراءة⁽²⁰³⁾، وهو مذهب الجمهور⁽²⁰⁴⁾. ودليلهم: أن الراوي المجاز لو قال: " أخبرني، أو حدثني فلان" مطلقاً بدون لفظ (إجازة) لأشعر ذلك اللفظ المجرد: أن الراوي المجاز سمع ذلك من الشيخ مباشرة، وهو كاذب⁽²⁰⁵⁾.



الخاتمة

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد :
- فله الحمد والمنة، وله الفضل على تمام النعمة، حيث استكملت هذا البحث، عبر خطة مرسومة، وإذا بلغ البحث نهايته بتوفيق من الله وفضله، كان من المناسب أن أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي كما يلي:
1. يُعد الإمام الثوري من العلماء المجمع على إمامتهم وفضلهم، فهو حامل لقب أمير المؤمنين في الحديث.
 2. الامام الثوري يحتج بعموم البلوى.
 3. الامام الثوري يحتج بخبر الآحاد اذا عارضه القياس.
 4. الامام الثوري يحتج بالحديث المرسل.
 5. الامام الثوري يرى جواز رواية الحديث بالمعنى.
 6. يرى الإمام الثوري أن العرض على الشيخ لا يكون سماعًا، كما يرى أن القراءة على المحدث إخبار.
 7. يرى الإمام الثوري أن المناولة المقرونة بالإجازة منحطة عن السماع والقراءة.
- وبعد: فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث ، وفي الختام أسأل الله العظيم، رب العرش العظيم أن يجعل عملي هذا صالحًا مقبولًا، وأن يغفر لي ولوالدي ولعلماء هذه الأمة أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



- (1) ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 350/6 ، تهذيب الأسماء واللغات للنووي 222/1 ، وفيات الاعيان لابن خلكان 386/2 ، سير اعلام النبلاء 229/7 .
- (2) ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 350/6 ، التاريخ الكبير للبخاري 92/4 ، الجرح والتعديل لابن ابى حاتم 222/4 ، تاريخ بغداد 219/10 .
- (3) ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك 129/1 ، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر 213/2 ، سلم الوصول إلى طبقات الفحول 301/4 .
- (4) بالضم : اي (بضم الكاف) المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق ويسمّيها قوم خدّ العذراء ، قال أبو بكر مُحمّد ابن القاسم: سميت الكوفة لاستدارتها ، وقيل: سميت الكوفة كوفة لاجتماع الناس بها. ينظر : معجم البلدان لياقوت الحموي 490/4 .
- (5) ينظر : الجرح والتعديل لابن ابى حاتم 222/4 .
- (6) بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق ، وآخر حدودها مما يلي الهند ، وتشتمل على أمّهات من البلاد منها نيسابور وهرّاة ومرو. ينظر : معجم البلدان 350/2 .
- (7) فقد قال ابن معين : "بلغني أن شريكاً، والثوري، وإسرائيل، وفضيل بن عياض، وغيرهم من فقهاء الكوفة ولدوا بخراسان، كان يبعث بآبائهم في البعوث، ويتسرى بعضهم، ويتزوج بعضهم، فلما قفلوا، نقلوهم إلى الكوفة". ينظر : سير اعلام النبلاء 242/7 .
- (8) اختلف العلماء في سنة ولادة الامام الثوري فقد قال وكيع : ولد سفيان ستة ثمان وتسعون كما ورد في سير اعلام النبلاء 242/7 . وقال علي بن صالح : ولدنا سنة مائة وكان سفيان اسن منا بخمس سنين . ينظر : مشاهير علماء الامصار 268/1 ، تاريخ بغداد 233/10 . وقيل ولد سنة ست وتسعون كما ورد في وفيات الاعيان لابن خلكان 390/2 .
- (9) تاريخ الاسلام 382/4 .
- (10) الطبقات الكبرى 350/6-351 .
- (11) فهرس الفهارس للكتاني 1127/2 .



- (12) سير اعلام النبلاء 230/7-233.
- (13) ينظر : سير أعلام النبلاء 288/5، طبقات الحفاظ 51/1.
- (14) ينظر : الطبقات الكبرى لابن سعد 318/6، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 184/2، تهذيب التهذيب 313/1.
- (15) ينظر: حلية الأولياء 192/3، سير أعلام النبلاء 225/6، تهذيب التهذيب 103/2-105.
- (16) ينظر : سير اعلام النبلاء 390/6، الجواهر المضيئة 26/1، الطبقات السنية 86/1.
- (17) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري 212/5، سير أعلام النبلاء 378/8، تقريب التهذيب 320/1.
- (18) ينظر : الطبقات الكبرى 237/7، سير اعلام النبلاء 454/7-455.
- (19) ينظر : تهذيب الاسماء واللغات 154/2، سير أعلام النبلاء، 9/175.
- (20) ينظر : تذكرة الحفاظ 266/1-267، سير اعلام النبلاء 563/9.
- (21) مشاهير علماء الامصار 268/1، تهذيب الاسماء واللغات 222/1.
- (22) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم، أبو محمد، أخي الضحاك بن مزاحم، الإمام الكبير حافظ العصر، شيخ الاسلام، الهلالي الكوفي، ثم المكي. ولد سنة 107 هـ، وتوفي سنة (198 هـ). ينظر : الجرح والتعديل 225/4، سير أعلام النبلاء 454/8.
- (23) تهذيب التهذيب 113/4.
- (24) تاريخ بغداد 233/10.
- (25) تهذيب التهذيب لابن حجر 115/4.
- (26) أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، صاحب المذهب المشهور، له مصنفات كثيرة، منها: المسند، والأشربة، والزهد، والجرح والتعديل، وغير ذلك، ولد سنة 164 هـ، وتوفي سنة (241 هـ). طبقات الفقهاء، للشيرازي 91/1، سير أعلام النبلاء 117/11.



- (27) سير اعلام النبلاء 240/7.
- (28) الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، الحافظ أبو بكر محدث الشام والعراق، كان من كبار الشافعية، وآخر الأعيان، معرفة وحفظاً وإتقاناً، وضبطاً للحديث، وتفناً في علله وأسانيده، وعلماً بصحيحه وغيبيه، وهو أحد المكثرين من التصنيف، ومن أشهر مصنفاته تاريخ بغداد، مات سنة 463هـ. ينظر: وفيات الأعيان 92/1، طبقات الحفاظ 221/3، الأعلام 172/1.
- (29) تاريخ بغداد 219/10.
- (30) ينظر : موسوعة فقه سفيان الثوري 54.
- (31) سير اعلام النبلاء 238/7.
- (32) الإكمال لابن ماكولا 524/1.
- (33) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي 238/4،
- (34) موسوعة فقه الثوري 61 .
- (35) الفهرست لابن نديم 277/1.
- (36) المصدر نفسه .
- (37) ينظر الكتب السابقة في : الفهرست لابن نديم 277/1، موسوعة فقه سفيان الثوري 63.
- (38) وقيل توفي سنة (162هـ) كما ورد ذلك في وفيات الأعيان 391/2، وكذلك اخذ به خليفة في تاريخه الا ان الذهبي قال عنه انه وهم . تاريخ خليفة 437/1، سير اعلام النبلاء 279/7، تاريخ بغداد 233/10.
- (39) ينظر : الصحاح 2138/5 – 2139، لسان العرب 225/13 مادة (سنن) .
- (40) مطالب اولى النهى في شرح غاية المنتهى 92/1 .
- (41) فتح المغيث للسخاوي 22/1 .
- (42) الاحكام للآمدي 169/1، ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول 95/1
- (43) سير اعلام النبلاء 243/7.



- (44) سير اعلام النبلاء 274/7.
- (45) مصنف عبد الرزاق الصنعاني 302/8.
- (46) مصنف عبد الرزاق الصنعاني 514/4.
- (47) سورة المائدة ، من الآية : 6.
- (48) ينظر : نيل الاوطار للشوكاني 197/1 ، الامام سفيان الثوري وآراؤه الفقهية 177.
- (49) اخرجہ الامام مسلم في صحيحه ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الناصية والعمامة 231/1، برقم 247.
- (50) ينظر : الاشراف 101/5.
- (51) أخرجہ البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها 12/7 برقم 5109 . ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح 1029/2، برقم 1408 .
- (52) الشوكاني مُجَّد بن علي بن عبد الله الشوكاني، أبو مُجَّد فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن من أهل صنعاء، ولد بهجرة شوكان سنة 1173 هـ، نشأ بصنعاء وتولى بها القضاء إلى أن مات، له مؤلفات كثيرة منها: نيل الأوطار، فتح القدير، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ،توفي سنة(1250 هـ): ينظر: الأعلام للزركلي: 6 / 298،معجم المؤلفين: 53 / 11.
- (53) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول 96/1.
- (54) ينظر : اصول السرخسي 303/1 ، كشف الاسرار شرح اصول البزدوي 228/3.
- (55) الموسوعة الفقهية الكويتية 6/31 .
- (56) الاحاد جمع احد بمعنى واحد ، والواحد هو الفرد ينظر : الصحاح 440/2 ، لسان العرب 70/3 مادة (احد). وفي الاصطلاح : هو ما عدا المتواتر. ينظر : روضة الناظر وجنة المناظر 302/1، شرح الكوكب المنير 345/2 .
- (57) كرفع اليدين في الصلاة ، ومس الذكر ونحوه ، ينظر : روضة النظر 268/1 .
- (58) ينظر : موسوعة فقه الثوري 58 – 59 ، الامام سفيان الثوري وآراؤه الفقهية 91.



- (59) ينظر : الاوسط 202/1 ، المجموع 42/2 ، المغني 132/1 .
- (60) اخرجہ الترمذي في سننه ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر 261/1 برقم 82 وقال عنه : "هذا حديث حسن صحيح" .
- (61) سنن الترمذي 12/2 ، الاوسط ، 127/3 ، المجموع 342/3 ، المغني 345/1 .
- (62) اخرجہ الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب من رأى الجهر ب {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} 14/2 ، برقم 245 وقال ليس اسناده بذلك .
- (63) موسوعة فقه سفیان الثوري لمحمد رواس قلعه جي 59.
- (64) ينظر : سنن الترمذي 40/2 ، الاوسط 147/3 ، المغني 358/1 .
- (65) سالم ابن عبد الله ابن عمر ابن الخطاب القرشي العدوي أبو عمر أو أبو عبد الله المدني أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتا عابدا فاضلا كان يشبهه بأبيه في الهدي والسمت مات سنة 106 هـ. ينظر : تقريب التهذيب 226/1.
- (66) أبيه: يزيد عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
- (67) اخرجہ الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين عند الركوع 36/2 برقم 255 وقال عنه : "حديث حسن صحيح" ، والنسائي في سننه ، كتاب الافتتاح ، باب رفع اليدين للركوع حذاء المنكبين 182/2 ، برقم 1025 .
- (68) ينظر : اصول السرخسي 368/1 ، التقرير والتحبير 295/2.
- (69) ينظر : اصول السرخسي 368/1 ، شرح التلويع على التوضيح للفتازاني 18/2 .
- (70) ينظر : اصول السرخسي 368/1 ، التلويع على التوضيح 18/2 - 19.
- (71) روضة الناظر 369/1.
- (72) روضة الناظر 369/1 - 370.
- (73) ينظر : شرح تنقيح الفصول للقرافي 372/1 .
- (74) ينظر : المستصفى للغزالي 135/1 ، الاحكام في اصول الاحكام للامدي 112/2 .
- (75) ينظر : شرح مختصر الروضة للطوفي 233/2.
- (76) سورة التوبة ، الآية : 122 .



- (77) الاحكام في اصول الاحكام للامدي 112/2.
- (78) ينظر :العدة 880/3، روضة الناظر وجنة المناظر 318/1، الاحكام للامدي 112/1.
- (79) هي الصحابية الجليلة : عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، تكنى بأُم عبد الله، تزوجها ﷺ قبل الهجرة بسنتين، وبنى بها بعد الهجرة، وهي من أفقه النساء، روت عن النبي ﷺ علماً كثيراً ولدت بعد البعثة بأربع سنين أو خمس، وتوفيت بالمدينة سنة (٥٧ هـ)، وقيل (٥٨ هـ). ينظر :الاستيعاب 1881/4 ، اسد الغابة 186/7 ، الاصابة 8/321.
- (80) اخرجه الترمذي في سننه ، كتاب الطهارة ، باب : ما جاء اذا التقى الختانان وجب الغسل 180/1 ، برقم 108- 109 وقال عنه : "حسن صحيح".
- (81) الاحكام في اصول الاحكام للامدي 112/2 - 113 .
- (82) ينظر : الاحكام للامدي 113/3.
- (83) سياقي تعريفه في مسالة القياس.
- (84) ينظر : بذل النظر 468 ، المحصول للرازي 431/4 ، الإحكام للآمدي 118/2 ، بيان المختصر 752/1 ، تيسير التحرير 116/3 ، نفائس الاصول 2984/7، الردود والنقود 739/1.
- (85) ينظر : المحصول للرازي 432/4 ، كشف الاسرار 377/2 .
- (86) ينظر : موسوعة فقه سفيان الثوري 59 ، الامام سفيان الثوري وآراؤه الفقهية 91.
- (87) اخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب ان شاء رد المصرة وفي ... 71/3 ، برقم 2151.
- (88) ينظر : موسوعة فقه سفيان الثوري 60 ، الامام سفيان الثوري وآراؤه الفقهية 91.
- (89) اخرجه الترمذي في سننه ، كتاب الاطعمة ، باب ما جاء في ذكاة الجنين 72/4 برقم 1476 وقال: هذا حديث حسن .
- (90) المصدر نفسه .



- (91) موسوعة فقه الثوري 60 .
- (92) اخرجه مسلم في كتاب المساقاة ، باب المساقاة والمعاملة ... 3/ 1186 ، برقم 1551.
- (93) ينظر : المغني 291/5 .
- (94) موسوعة فقه الثوري 60 .
- (95) ينظر : الاحكام في اصول الاحكام للامدي 118/2 .
- (96) ينظر : شرح الكوكب المنير 564/2.
- (97) ينظر : كشف الاسرار للبخاري 383/2.
- (98) مراقبي السعود 274.
- (99) الصحابي الجليل: أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، شهد العقبة وبدراً والمشاهد كلها، كان والياً للنبي ﷺ على اليمن، وولاه عمر الشام بعد موت أبي عبيدة، مات بناحية الأردن في طاعون عمواس سنة (18هـ)، وقيل سنة (19هـ). ينظر : الاستيعاب 3/ 1402 ، اسد الغابة 5/ 187، الاصابة 6/ 107، سير اعلام النبلاء 1/ 443.
- (100) ينظر : الاحكام للامدي 2/ 119. وحديث معاذ رضي الله عنه اخرجه ابو داود في سننه كتاب الاقضية ، باب اجتهد الرأي في القضاء 3/ 303 ، برقم 3592 ، والترمذي في سننه كتاب الاحكام ، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي 3/ 608 ، برقم 1328 وقال عنه: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل وأبو عون الثقفي اسمه محمد بن عبيد الله.
- (101) ينظر : الاحكام للامدي 2/ 119، شرح مختصر الروضة 2/ 239- 240 .
- (102) المقدمة لابن القطار 1/ 265 شرح تنقيح الفصول 1/ 387 ، تحفة المسؤول 2/ 436 ، منتهى السؤل في علم الاصول 95 ، وقد نفى ابن السمعاني أن يكون مذهب الإمام مالك تقديم القياس على خبر الواحد، وقال بعد عزو هذا المذهب لمالك: " وهذا القول باطل سمح مستقبح وأنا أجل منزلة مالك عن مثل هذا القول ولا يدري ثبوته" ، ينظر :



- قواطع الادلة 358/1 ، وقال الشنقيطي : "الرواية الصحيحة عن مالك رواية المدنيين أن خبر الواحد مقدم على القياس، ينظر: شرح مراقي السعود 411/2 .
- (103) ينظر: نهاية الوصول لابن الساعاتي 375/1، 374، منتهى السؤل في علم الاصول 95، اصول الفقه لأبو النور زهير 125/3، الاحكام للامدي 220/2، نهاية الوصول للهندي 2941/7 - 2943.
- (104) اخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء مما مست النار 272/1 برقم 352.
- (105) اخرجه بهذا اللفظ الحافظ ابن حجر في كتاب موافقة الخبر الخبر 459/1 وقال عنه : حديث حسن ، واصل الحديث عند الترمذي ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء مما غرت النار 114/1 ، برقم 79 .
- (106) اخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الوضوء ، باب : من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق وأكل أبو بكر، وعمر، وعثمان، عليهم السلام ، (فلم يتوضأوا) 53/1 ، برقم 207 ، بلفظ (أكل كتف شاة، ثم صلى ولم يتوضأ)، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحيض ، باب نسخ الوضوء مما مست النار 273/1 ، برقم 354 ، بلفظ (أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ).
- (107) الاحكام للامدي 121/2 .
- (108) ينظر: احكام الفصول 601/2، شرح تنقيح الفصول 387/1، شرح للمع 613/2، الواضح 400/4.
- (109) ينظر : المقدمة 266/1 ، الردود والنقود 745/1 ، احكام الفصول 601/2 ، شرح للمع 613/2 .
- (110) الاحكام للامدي 122/2 .
- (111) ينظر : كشف الاسرار للبخاري 377/2.
- (112) ينظر : كشف الاسرار 379/2 - 380 .
- (113) ينظر : كشف الاسرار 382/2 - 383 .



- (114) ينظر : تهذيب اللغة 274/12 ، معجم مقاييس اللغة 392/2 ، لسان العرب 281/11 مادة (رسل)
- (115) ينظر : معرفة علوم الحديث للحاكم 25/1 .
- (116) ينظر : بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب 754/1 ، اصول الفقه لابن مفلح 633/2 .
- (117) ينظر : المجموع 62/1 .
- (118) ينظر : اصول السرخسي 359/1 ، كشف الاسرار 2/3 ، نشر البنود على مراقبي السعود 61/2 ، نهاية السؤل للأسنوي 277/1 .
- (119) ينظر : البحر المحيط للزركشي 351/6 .
- (120) رسالة ابي داود الى اهل مكة 24/1 ، احكام الفصول 273/1 .
- (121) ينظر : الاوسط 226/1 ، المغني 131/1 ، المجموع 61/2 .
- (122) ابو العالية رفيع بن مهران ، أبو العالية الرياحي البصري ، الإمام المقرئ الحافظ ، المفسر ، أحد الأعلام ، من كبار التابعين المخضرمين ، أدرك زمان النبي ﷺ وهو شاب ، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ودخل عليه ، توفي سنة 93 هـ ، وقيل : 90 هـ ، وقيل غير ذلك . ينظر : تهذيب الاسماء واللغات 251/2 ، سير أعلام النبلاء 117/5 ، شذرات الذهب 367/1 .
- (123) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، كتاب الصلاة ، باب الضحك والتبسم في الصلاة 376/2 ، وابن ابي شيبة في مصنفه ، كتاب الصلاة ، باب من كان يعيد الصلاة والوضوء 341/1 ، والدارقطني في سننه 312/1 ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء من القهقهة في الصلاة 226/1 . قال البيهقي بعد ان رواه : " هذا حديث مرسل ، ومراسيل ابي العالية ليس بشيء ، كان لا يبالي عمن اخذ حديثه ، كذا قال محمد بن سيرين " .
- (124) ينظر : سنن الترمذي 50/4 .



- (125) اخرج الترمذي في سننه، كتاب الحدود، باب ما جاء في كم تقطع ... 50/4 ، برقم 1446 وقال هو حديث مرسل ، رواه القاسم بن عبد الرحمن ، عن ابن مسعود . والقاسم لم يسمع من ابن مسعود .
- (126) ينظر : اصول السرخسي 360/1 ، كشف الاسرار 2/3 .
- (127) ينظر : التمهيد لابن عبد البر 2/1 ، شرح تنقيح الفصول 379/1 .
- (128) ينظر : العدة في اصول الفقه 906/3 ، التمهيد لابي الخطاب 131/3 .
- (129) سورة التوبة : الآية 122 .
- (130) ينظر : العدة في اصول الفقه 910/3 ، المحصول للرازي 456/4 ، نفائس الاصول 3030/7 .
- (131) ينظر : نفائس الاصول 3030/7 .
- (132) ينظر : المقدمة لابن القصار 224-225 ، احكام الفصول 273/1-274 ، التمهيد 134/3-135 ، المحصول 456/4 ، الاحكام للامدي 123/2-124 ، كشف الاسرار للبخاري 3/3-5 .
- (133) الطبري محمد بن جرير بن يزيد ، ابو جعفر الطبري ، الإمام ، الفقيه ، المفسر ، المؤرخ ، غمن مصنفاته : كتاب التفسير ، كتاب تاريخ الرسل والملوك ، ولد سنة 224هـ ، وتوفي سنة 310 هـ . ينظر : تذكرة الحفاظ 201/2 ، طبقات المفسرين للداودي 110/2 ، شذرات الذهب 29/1 .
- (134) ينظر التمهيد لابن عبد البر 4/1 وقال " كأنه يعني أن الشافعي أول من أبى من قبول المرسل " ، جامع التحصيل للعلائي 69/1 ، احكام الفصول 273/1 ، تدريب الراوي للسيوطي 223/1 .
- (135) ذكر ابن حجر أن في الصحيحين عن ابن عباس مما صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ أكثر من عشرة ، ينظر : تهذيب التهذيب 279/5 .



(136) اخرج البخار في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب بيع الدينار بالدينار نساء 75/3 ، برقم 2178 ، ومسلم في صحيحه ، كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل 1218/3 ، برقم 1596 .

(137) اسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب بن عبد العزى المدني ، ابو زيد ، أو ابو محمد ، مولى رسول الله ﷺ وابن حبه ، هاجر مع رسول الله ﷺ الى المدينة ، وتوفي سنة 54هـ . ينظر : الاستيعاب 75/1 ، الطبقات الكبرى 45/4 ، شذرات الذهب 253/1 .
(138) ينظر : الاحكام للآمدي 124/2 .

(139) النخعي إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الاسود النخعي الكوفي ، ابو عمران ، تابعي ، كان فقيها جليلاً . توفي سنة 96 هـ بالكوفة عن 49 سنة من العمر . ينظر : تهذيب الاسماء واللغات للنووي 104/1 ، سير اعلام النبلاء 14/5 ، شذرات الذهب 386/1 .
(140) عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي المكي ، ابو عبد الرحمن ، صاحب رسول الله ﷺ قديماً ، وهاجر الهجرتين ، ولازم النبي ﷺ وهو اول من جهر بالقرآن بمكة ، توفي بالمدينة سنة 32هـ ، وقيل 33هـ . ينظر : الاستيعاب 987/3 ، الاصابة 198/4 ، 199، 200 .

(141) اخرج ابن عبد البر في التمهيد 37-38 .

(142) ينظر الأمثلة في : إحكام الفصول 274/1 ، المستصفى 135/1 ، الإحكام للآمدي 124/2

(143) ينظر : المستصفى 135/1 ، الاحكام للآمدي 125/2 ، تيسير التحرير 103/3 .
(144) الإجماع السكوتي : هو ان يقول بعض المجتهدين قولاً ويسكت الباقيون مع اشتها ذلك القول فيهم . ينظر : شرح اللمع 690-691 ، شرح مختصر الروضة 78-79 .

(145) الظاهر : هو ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل . او هو : ما احتمل معنيين فأكثر هو في أحدهما أرجح . ينظر : اصول السرخسي 163/1 ، روضة الناظر 508/1 ، شرح الكوكب النير 559/1 ، مذكرة في اصول الفقه للشنقيطي 211/1 .



- (146) الاحكام للآمدي 127/2 ، تيسير التحرير 103/3.
- (147) مُجَدِّد بن سيرين الانصاري البصري ،ابو بك ،مولى أنس بن مالك رضي الله عنه الإمام ،شيخ الإسلام، ولد لستين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه، وتوفي سنة (110هـ). ينظر : تاريخ بغداد 283/3 ، سير أعلام النبلاء 124/5 ، شذرات الذهب 52/2 .
- (148) الحسن بن أبي الحسن يسار التابعي البصري الأنصاري ولأء ، ابو سعيد الفقيه الثقة العابد ، ولد لستين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه ، توفي سنة (110 هـ). ينظر : تهذيب الأسماء واللغات للنووي 161/1 ، تهذيب التهذيب 263/2.
- (149) اخرجـه الخطيب البغدادي في الكفاية 392/1، وينظر: الاحكام للآمدي 125/2، تيسير التحرير 103/3.
- (150) ينظر : الاحكام للآمدي 127/2 ، تيسير التحرير 103/3 ، فواتح الرحموت 218/2 ، التمهيد 141/3.
- (151) سورة المائدة ، من الآية : 119 .
- (152) ينظر : التمهيد لابي الخطاب 136/3.
- (153) اخرجـه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل اصحاب النبي ﷺ 3/5 ، برقم 3651 ، ومسلم في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم 1963/4 ، برقم 2533.
- (154) ينظر : التمهيد لابي الخطاب 136/3 - 137.
- (155) ينظر : التمهيد لابي الخطاب 131/3 - 132 ، روضة الناظر 367/1 ، مذكرة الشنقيطي 170/1.
- (156) ينظر : العدة في اصول الفقه 909/3 ، شرح الكوكب المنير 577/2 .
- (157) سورة الأعراف : الآية 33.
- (158) سورة الإسراء : الآية 36



- (159) ينظر في الأدلة ومناقشتها في : قواطع الأدلة 380/1 ، إحكام الفصول 280/1-283 ، روضة الناظر 366/1 ، الأحكام للآمدي 126/2-129 ، أصول الفقه الاسلامي للزحيلي 477/1 .
- (160) ينظر : الرسالة للشافعي 461/1 .
- (161) ينظر : أصول الفقه الاسلامي لوهبه الزحيلي 476/1 ، 477 .
- (162) ينظر ارشاد الفحول 155/1 .
- (163) مُحَمَّد بن بھادر بن عبد الله المصري الزركشي بدر الدين أبو عبد الله ، إمام من أئمة الإسلام، وعلم من أعلام الشافعية، ولد سنة 745 هـ ، وتوفي سنة 794 هـ له مؤلفات كثيرة منها: البحر المحيط في أصول الفقه، والمنثور في القواعد، وخبايا الزوايا في الفروع، وغيرها كثير. ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر 133، 134/5، شذرات الذهب: 8/572، 573.
- (164) علي بن إسماعيل بن علي المالكي أبو الحسن الأبياري، فقيه أصولي محدث، من تصانيفه: شرح البرهان لإمام الحرمين، وسفينة النجاة وهو كتاب ألفه على طريقة إحياء علوم الدين، توفي سنة (616 هـ). ينظر: الديباج المذهب 121/2-123، شجرة النور الزكية 239/1.
- (165) البحر المحيط 273/6.
- (166) ينظر : حلية الاولياء 370/6 ، سير اعلام النبلاء 256/7.
- (167) المصدران نفسيهما.
- (168) حلية الاولياء 72/7.
- (169) تذكرة الحفاظ 153/1.
- (170) ينظر : العدة 969/3، روضة الناظر 360/1، المستصفى 133/1، كشف الاسرار للبخاري 55/3، بيان المختصر 732/1، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول 279/1، البحر المحيط 270/6 ، شرح الكوكب المنير 530/2 ، مذكرة في أصول الفقه 164/1.



- (171) اخرجہ البخاري في صحيحه ، كتاب المساقاة ، باب من حفر بئر في ملكه لم يضمن 110/3، برقم 2355.
- (172) تنظر هذه الشروط في : البحر المحيط 271/6-278، نهاية الوصول 2967/7، ارشاد الفحول 155/1-157،
- (173) ينظر : البرهان في أصول الفقه 252/1، المحصول للرازي 467/4، نفائس الأصول في شرح المحصول 3022/7، كشف الاسرار للبخاري 56/3،
- (174) ينظر : البرهان في اصول الفقه 252/1.
- (175) ينظر : البرهان في اصول الفقه 253/1، المحصول للرازي 467/4، شرح مختصر الروضة 246/2، كشف الاسرار للبخاري 56/3.
- (176) ينظر : المحصول 469/4، نفائس الأصول في شرح المحصول 3022/7، نهاية الوصول في دراية الأصول 2790/7، كشف الاسرار 56/3، الإبهاج في شرح المنهاج 345/2.
- (177) المحصول للرازي 466/4، الاحكام للآمدي 103/2، التحصيل من المحصول 150/2، شرح مختصر الروضة 345/2، فتح المغيث 147/3، تدريب الراوي 533/1.
- (178) اخرجہ الترمذي في سننه بلفظ "نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"، كتاب العلم ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع 34/5، برقم 2658 وقال عنه : " هذا حديث حسن صحيح " .
- (179) ينظر : المعتمد 141/2، شرح اللمع 647/2، البرهان 253/1، قواطع الأدلة 350/1، المحصول للرازي 469/4، الاحكام للآمدي 104/2، شرح تنقيح الفصول 381/1، شرح مختصر الروضة 245/2، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب 735/1.
- (180) ينظر : المعتمد 142/2، التحصيل من المحصول 152/2، ميزان الاصول 443/1،
- (181) ينظر : شرح اللمع 647/2، الاحكام للآمدي 105/2، نهاية الوصول 2975/7.



- (182) ينظر : شرح اللمع 647/2.
- (183) ينظر : المحصول 470/4، نفائس الأصول 3023/7.
- (184) ينظر: لسان العرب 172/11 مادة (حمل).
- (185) ينظر: التقييد والإيضاح 163/1، تدريب الراوي 418/1، تيسير مصطلح الحديث للطحان 195/1.
- (186) ينظر : لسان العرب 24/14 - 26 مادة (أدا) .
- (187) ينظر : المراجع السابقة .
- (188) ينظر : المستصفى 131/1 ، روضة الناظر 349/1 - 351 ، التقييد والإيضاح 166/1 - 202 ، تدريب الراوي 418/1 - 491 .
- (189) معرفة علوم الحديث للحاكم 259/1 - 260 .
- (190) وقد صححه ابن الصلاح ، والزركشي ، والعراقي ، والسيوطي . ينظر : مقدمة ابن الصلاح 137/1 - 138 ، البحر المحيط 312/6 ، فتح المغيث 171/2 ، تدريب الراوي 432/1 .
- (191) وذهب الامام مالك والشافعي ، والزهري ، والبخاري ، وغيرهم الى ان العرض مساو للسمع في المرتبة والقوة والصحة . وذهب الامام ابو حنيفة ، والليث بن سعد ، وشعبة بن الحجاج وغيرهم الى ان العرض اعلى من السماع . ينظر : مقدمة ابن الصلاح 137/1 - 138 ، البحر المحيط 312/6 ، فتح المغيث 171/2 ، تدريب الراوي 432/1 ، اصول السرخسي 375/1 - 376 ، الاملاء 71/1 - 73 ، كشف الاسرار للبخاري الحنفي 41/3 .
- (192) اخرجه ابن ماجة في سننه في المقدمة باب من بلغ علما 85/1 برقم 232. والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع 331/4، برقم 2657 وقال: "حديث حسن صحيح"، والدارمي في سننه، في المقدمة، باب الاقتداء بالعلماء 303/1. واحمد في المسند 221/7.
- (193) معرفة علوم الحديث 160/1 ، قواطع الادلة 354/1 .



- (194) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم 500/5، برقم 3659 وقال عنه الارنؤوط : "اسناده صحيح" . والإمام أحمد في المسند 104/5. والحاكم في المستدرک، کتاب العلم، باب فضيلة مذاكرة الحديث 174/1 .
- (195) فتح المغيـث 298/2 .
- (196) معرفة علوم الحديث للـحاكم 259-260 .
- (197) ينظر : قواطع الادلة 353/1 .
- (198) وذهب الإمام أحمد بن حنبل، والنسائي إلى أنه لا يجوز أن يقول "حدثني"، أو "أخبرني" مطلقا . وذهب الإمام أبو حنيفة، ومالك، وسفيان بن عيينة وغيرهم إلى أنه يجوز إطلاق "حدثني" أو "أخبرني"، وأنه كالسماع من لفظ الشيخ . ينظر : مقدمة ابن الصلاح 142/1-143 ، البحر المحيط 319/6-320 .
- (199) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد 24.
- (200) ينظر: الصحاح 5/1836 ، لسان العرب 11/683 مادة (نول).
- (201) ينظر : فتح المغيـث 289/2 .
- (202) ينظر : مقدمة ابن الصلاح 165/1-166 ، نزهة النظر 159/1-160 .
- (203) معرفة علوم الحديث للـحاكم 259/1-260 ، الابهـاج 334/2 .
- (204) وذهب الإمام مالك، والأوزاعي، والزهري، وقتادة وغيرهم إلى ان المناولة المقرونة بالإجازة حالة محل السماع . ينظر: معرفة علوم الحديث 1/257 ، جامع بيان العلم وفضله ، الإمام 1/79 ، التقييد والإيضاح 1/194 ، وتدريب الراوي 1/467 .
- (205) ينظر: روضة الناظر 1/351 ، شرح مختصر الروضة للطوفي 2/209 ، التقييد والإيضاح 195.



فهرست المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

- 1 الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ)، وإكمال ابنه تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1416 هـ - 1995 م.
- 2 إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباجي (ت ٤٧٤ هـ)، ت: عبد الله محمد الجبوري مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط: 1) ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- 3 الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن علي محمد الآمدي (ت 631 هـ)، ت: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان.
- 4 إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني (ت 1250 هـ)، ت: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا، دار الكتاب العربي، (ط: 1) 1419 هـ - 1999 م.
- 5 الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد البر بن عاصم (ت 463 هـ)، ت: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، (ط: 1) 1412 هـ - 1992 م.
- 6 أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠ هـ)، ت: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، (ط: 1) 1415 هـ - 1994 م.
- 7 الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: 1)، 1415 هـ.
- 8 أصول السرخسي، للإمام أبي بكر أحمد السرخسي (ت ٤٩٠ هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- 9 أصول الفقه، لمحمد أبو النور زهير، المكتبة الأزهرية للتراث.
- 10 أصول الفقه، لوهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، (ط: 1) 1406 هـ - 1986 م.
- 1 أصول الفقه، لشمس الدين محمد بن مفلح الحنبلي (ت ٧٦٣ هـ)، ت: الدكتور فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، (ط: 1) 1420 هـ - 1999 م.
- 2 الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين (ط: 15) 2002 م.



- 3 الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب للحافظ ابن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط: 1) 1411هـ-1990م.
- 4 الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ)، ت: السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، تونس، (ط: 1) 1379هـ - 1970م.
- 5 الامام سفيان الثوري وآراؤه الفقهية مقارنة بالمذاهب الأخرى، لسوسن فريد فلاح، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، السعودية، (ط: 1) 1428هـ-2007م.
- 6 الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر (ت ٣١٨ هـ)، ت: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، السعودية، (ط: 1) 1405 هـ - 1985 م.
- 7 البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، دار الكتبي، (ط: 1) 1414هـ - 1994م.
- 8 البداية والنهاية، لابي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، ت: علي شيري، دار إحياء التراث العربي (ط: 1) 1408هـ - 1988م.
- 9 البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي عبد الملك الجويني (ت ٤٧٨ هـ)، ت: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط: 1) 1418 هـ - 1997 م.
- 0 بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)، لأبي الثناء محمود الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ)، ت: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، (ط: 1) 1406هـ - 1986م.
- 1 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- 2 تذكرة الحفاظ، للذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت. (ط: 1) 1419هـ-1998م.



- 3 التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لابي الفضل زين الدين عبد الرحيم أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت 806هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (ط: 1) 1389هـ-1969م.
- 4 التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني (ت ٥١٠ هـ)، ت: مفيد محمد أبو عمشة، محمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، (ط: 1) 1406 هـ - 1985 م.
- 5 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب 1387 هـ.
- 6 تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (ت ٦٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 7 تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، (ط: 1) 1326هـ.
- 8 تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، ت: محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي، بيروت (ط: 1) 2001م.
- 9 تيسير التحرير، لمحمد أمين المعروف ب(أمير بادشاه) (ت ٩٨٧ هـ)، مصطفى البابي الحلبي مصر 1351 هـ - 1932 م.
- 0 جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١ هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت (ط: 2) 1407هـ - 1986م.
- 1 جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، ت: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، (ط: 1) 1414 هـ - 1994 م.
- 2 الجرح والتعديل، لأبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط: 1) 1271 هـ - 1952 م.
- 3 رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت 275هـ)، ت: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.



- 4 الرسالة، للإمام مُجَّد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، ت: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي مصر، (ط: 1) 1358هـ/1940م.
- 5 روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لموفق الدين ابن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، (ط: 2) 1423هـ-2002م.
- 6 سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله العثماني المعروف بـ(حاجي خليفة) (ت 1067 هـ) ت: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسिका، إستانبول، تركيا، 2010 م.
- 7 السلوك في طبقات العلماء والملوك، لمحمد بن يوسف أبو عبد الله الجُندي اليميني (ت 732هـ) ت: مُجَّد بن علي الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، (ط: 2) 1995م.
- 8 سنن ابن ماجه، للإمام أبي عبد الله مُجَّد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ)، ت: مُجَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- 9 سنن أبي داود، للإمام أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، ت: مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- 0 سنن الترمذي ، للإمام أبي عيسى الترمذي (ت 297هـ)، ت: أحمد مُجَّد شاكر ، مُجَّد فؤاد عبد الباقي ، إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (ط: 2) 1395 هـ - 1975 م.
- 1 سنن النسائي = المجتبى، للإمام الحافظ أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣ هـ) ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، (ط: 2) 1406 هـ - 1986م.
- 2 سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط: 3) 1405 هـ - 1985 م.
- 3 شرح التلويح على التوضيح ، للفتازاني (ت 793هـ)، مكتبة صبيح بمصر.
- 4 شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد الفتوحي المعروف بـ(ابن النجار) (ت ٩٧٢ هـ)، ت: د. مُجَّد الزحيلي، د. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، (ط: 2) 1418هـ - 1997 م.



- 5 شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤ هـ)، ت: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، (ط: 1) 1393 هـ - 1973 م.
- 6 شرح مختصر الروضة، لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت ٧١٦ هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة (ط: 1) 1407 هـ - 1987 م.
- 7 شرح مراقي السعود المسمى (نثر الورود)، لمحمد امين الشنقيطي (ت 1393هـ)، ت: علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد.
- 8 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٤٠٠ هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، (ط: 4) 1407هـ-1987م.
- 9 صحيح البخاري، للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، (ط: 1) 1422هـ.
- 0 صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 1 طبقات الحفاظ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: 1) 1403هـ.
- 2 طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، ت: إحسان عباس دار الرائد العربي، بيروت، لبنان (ط: 1) 1970م.
- 3 الطبقات الكبرى، لابن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: 1) 1410 هـ - 1990 م.
- 4 العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨ هـ)، ت: د. أحمد المبارك، (ط: 2) ١٤١٠هـ - ١٩90 م.
- 5 قواطع الأدلة في أصول الفقه، للإمام أبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩ هـ)، ت: محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط: 1) 1418هـ-1999م.
- 6 كشف الأسرار شرح اصول البزدوي، للبخاري الحنفي (ت ٧٣٠ هـ)، دار الكتاب الإسلامي.



- 7 الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣ هـ)، ت: أبو عبدالله السورقي إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- 8 لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، (ط: 3)، 1414 هـ.
- 9 اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، (ط: 2) 2003 م - 1424 هـ.
- 0 المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي (ت ٦٧٦ هـ)، دار الفكر.
- 1 المحصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت 606 هـ)، ت: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، (ط: 3)، 1418 هـ - 1997 م.
- 2 مذكرة في أصول الفقه، للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (ط: 5)، 2001 م.
- 3 المستدرک علی الصحیحین، للحافظ أبي عبد الله محمد الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: 1) 1411 هـ - 1990 م.
- 4 المستصفی، للإمام أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، ت: محمد عبد السلام عبد الشافي دار الكتب العلمية، (ط: 1) 1413 هـ - 1993 م.
- 5 مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون مؤسسة الرسالة، (ط: 1) 1421 هـ - 2001 م.
- 6 مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لمحمد بن حبان التميمي، البستي (ت 354 هـ)، ت: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، (ط: 1) 1411 هـ - 1991 م.
- 7 المصنف، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، (ط: 2) 1403 هـ.
- 8 المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين محمد البصري (ت ٤٣٦ هـ)، ت: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: 1) 1403 هـ.
- 9 معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، دار صادر، بيروت (ط: 2) 1995 م.



- 0 معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، ت: عبد السلام مُحمَّد هارون، دار الفكر 1399هـ - 1979م.
- 1 معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، ت: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط: 2) 1397هـ - 1977م.
- 2 المغني، لأبي مُحمَّد عبد اله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ)، مكتبة القاهرة.
- 3 مقدمة ابن الصلاح، للإمام عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (ت ٦٤٢ هـ)، ت: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ - 1986م.
- 4 مقدمة في اصول الفقه، لابن القطار المالكي (ت 397هـ)، ت: د. مصطفى مخدوم، دار المعلمة للنشر والتوزيع، (ط: 1) 1420هـ - 1999م.
- 5 منتهى السؤل في علم الاصول ، للإمام سيف الدين علي بن مُحمَّد الآمدي (ت 631هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط: 1) 1424هـ - 2003م.
- 6 الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- 7 موسوعة فقه سفيان الثوري، لمحمد رواس قله جي، دار النفائس، بيروت، 1410هـ - 1990م.
- 8 نشر البنود على مراقبي السعود، لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (ت ١٢٣٠ هـ)، ت: الداوي ولد سيدي بابا، أحمد رمزي، مطبعة فضالة بالمغرب.
- 9 نفائس الأصول في شرح المحصول، للقرافي (ت 684هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي مُحمَّد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، (ط: 1) 1416هـ - 1995م.
- 0 نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت ٧٧٢ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط: 1) 1420هـ - 1999م.
- 1 نهاية الوصول إلى علم الأصول (أو: بديع النظام) ، لمظفر الدين أحمد بن علي الساعاتي (ت 694هـ)، ت: سعد بن غرير بن مهدي السلمي، 1405 هـ - 1985 م.



- 2 نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفى الدين الأرموي الهندي (ت: 715 هـ)، ت: د. صالح اليوسف، د. سعد السويح، المكتبة التجارية بمكة المكرمة، (ط: 1) 1416 هـ - 1996 م.
- 3 نيل الأوطار، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: 1250 هـ)، ت: عصام الدين الصباطي، دار الحديث، مصر، (ط: 1) 1413 هـ - 1993 م.
- 4 الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، للأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، (ط: 2) 1427 هـ - 2006 م.
- 5 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن خلكان (ت: 681 هـ)، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.